

أَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِي حَلْمِ مَنْ تَابَ مِنَ الْكُسْبِ الْحَرَامِ كَالْإِبَاءِ وَأَنْوَاعِ الْمَكَاسِبِ الْحَرَمَةِ الْأُخْرَى

أَعَدَّهُ الْبَاحِثُ بِالْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لِهَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبُودِي

ماذا يفعل من تاب من الكسب الحرام كالربا
وأَنْوَاعِ الْمَكَاسِبِ الْمَحْرَمَةِ الْأُخْرَى

المقدمة

الحمد لله الذي أحل لعباده ما يتبادلون به المنافع بينهم ، وحرم عليهم ما يضر بهم من مكاسب شفقة بهم وحرصاً على مصلحتهم ، وفتح لهم أبواب التوبة وغفر لتائبهم ، وجعل للكسب الحلال طرقاً كثيرة عن الحرام تغنيهم والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد الذي حث أمته على الكسب الحلال وحذرهم من الكسب الحرام صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد فقد قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه . . (إن الحلال بين ، وإن الحرام بين ، وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه)^(١) .

وإن من أعظم ما يضر بالفرد والجماعات ويفسد أخلاقهم المكاسب المحرمة كالربا ونحوه ، فخطورتها عظيمة ، وضررها جسيم . ولذا حرم سبحانه وتعالى الربا أشد تحريم وجعله من الكبائر ومن السبع الموبقات . وجعل آكله والمعين عليه أخذاً وإعطاءً في الإثم والعقوبة سواء ، وكذا حرم سبحانه وتعالى ما هو شبيه به من المكاسب كحلوان الكاهن وأجرة الزانية والمغني والنائحة ونحو ذلك ومن المعلوم أن استباحة الأموال بمثل هذه المكاسب المحرمة من أعظم الذنوب والخطايا . وقد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالتوبة من الذنوب والمعاصي والإقلاع عنها والرجوع إليه سبحانه في أسرع وقت ممكن قبل فوات الأوان فقال تعالى

﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٧ ﴾ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتْتُ الْأَنْتَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(٢)

وبما أن الربا من أعظم الذنوب وأكبرها بعد الشرك بالله ومن السبع الموبقات فتجب المبادرة بالتوبة إلى الله منه على من كان يتعاطاه ويتعامل به ، كما تجب المبادرة بالتوبة إلى الله على كل من كان يتعاطى أمثاله من

(١) من حديث رواه البخاري ومسلم .

(٢) سورة النساء ، الآيتان ١٧ و ١٨ .

المكاسب التي حرمها الله ورسوله كأجرة الغناء والموسيقى وبيع المحرمات .
فإذا من الله سبحانه وتعالى على من كان يتعاطى أمثال ما ذكر من هذه
المكاسب المحرمة ووفقه للتوبة وأراد أن يتخلص مما في يده من الأموال
المحرمة التي تحصل عليها فماذا يفعل ؟ هذا ما أريد الكتابة عنه بعون الله
تعالى وتوفيقه .

وستكون الكتابة على النحو التالي :

أ - فيما يتعلق بالربا .

ب - أنواع المكاسب المحرمة الأخرى ويدخل فيها الربا .

ج - حكم المال المغلول .

د - مقتطفات من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في كيفية
التخلص من الأموال المحرمة .

أرجو من الله العليّ القدير أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح ، وأن
يكفيننا بحلاله عن حرامه ويرزقنا التوبة النصوح إنه جواد كريم . وصلى الله
وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

أ - الربا

أما بالنسبة للربا فقد تكلم المفسرون رحمهم الله تعالى على ذلك عند
قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ
أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ^(١)

وسأختار ما تيسر من أقوالهم قال ابن جرير رحمه الله تعالى في تفسيره

(١) سورة البقرة ، الايتان ٢٧٨ و ٢٧٩ .

لقله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾

يعني جل ثناؤه بذلك إن تبتم فتركتم أكل الربا وأنبتم إلى الله عز وجل
فلكم رؤوس أموالكم من الديون التي لكم على الناس دون الزيادة التي
أحدثتموها على ذلك ربا منكم كما حدثنا بشر قال حدثنا يزيد قال حدثنا
سعيد عن قتادة ﴿ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ المال الذي لهم على
ظهور الرجال جعل لهم رؤوس أموالهم حين نزلت هذه الآية ، فأما الربح
والفضل فليس لهم ولا ينبغي لهم أن يأخذوا منه شيئاً ، حدثني المشي قال
حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن جوير عن الضحاك قال وضع
الله الربا وجعل لهم رؤوس أموالهم . حدثني يعقوب قال حدثنا ابن عليه عن
سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾
قال ما كان لهم من دين فجعل لهم أن يأخذوا رؤوس أموالهم ولا يزداد
عليه شيئاً ، حدثني موسى بن هزون قال حدثنا عمرو قال حدثنا أسباط عن
السدي ﴿ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ الذي أسلفتم وسقط الربا
حدثنا بشر قال حدثنا يزيد قال حدثنا سعيد عن قتادة ذكر لنا أن نبي الله
ﷺ قال في خطبته يوم الفتح : (ألا إن ربا الجاهلية موضوع كله أول
ربا أبدئ به ربا العباس بن عبد المطلب) حدثنا المشي قال حدثنا
إسحق قال حدثنا بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع أن رسول الله ﷺ
قال في خطبته : (إن كل ربا موضوع ، وأول ربا يوضع ربا العباس) .

القول في تأويل قوله تعالى ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾

يعني بقوله ﴿ لَا تَظْلِمُونَ ﴾ بأخذكم رؤوس أموالكم التي كانت لكم قبل
الإرباء على غرمائكم منهم دون أرباحهم التي زدتموها ربا على من أخذتم
ذلك منه من غرمائكم فتأخذوا منهم ما ليس لكم أخذه أو لم يكن لكم

قبل (ولا تظلمون) يقول ولا الغريم الذي يعطيكم ذلك دون الربا الذي كنتم ألزمتموه من أجل الزيادة في الأجل يبخسكم حقاً لكم عليه فيمنعكموه لأن ما زاد على رؤوس أموالكم لم يكن حقاً لكم عليه فيكون بمنعه إياكم ذلك ظالماً لكم . ونحو الذي قلنا في ذلك كان ابن عباس يقول وغيره من أهل التأويل ذكر من قال ذلك . حدثني المشي قال حدثنا أبو صالح قال حدثني معاوية عن علي عن ابن عباس ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ فتريون ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ فتقصون ، وحدثني يوسف قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد في قوله ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ . قال لا تنقصون من أموالكم ولا تأخذون باطلاً لا يحل لكم^(١) .

وقال القرطبي : رحمه الله تعالى (الرابعة والثلاثون) قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع : (ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) .

وذكر الحديث فردهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم وقال لهم ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ في أخذ الربا ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ في أن يتمسك بشيء من رؤوس أموالكم فتذهب أموالكم ويحتمل أن يكون ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ في مطل لأن مطل الغني ظلم . فالمعنى أن يكون القضاء مع وضع الربا ، وهكذا سنة الصلح ، وهذا أشبه شيء بالصلح . ألا ترى أن النبي ﷺ لما أشار إلى كعب بن مالك في دين أبي حذرد بوضع الشطر فقال : كعب

(١) تفسير الطبري المسمى (جامع البيان في تفسير القرآن) ، - المجلد الثالث ، ص ٧٢ .

نعم فقال رسول الله ﷺ للآخر قم فاقضه فتلقى العلماء أمره بالقضاء سنة في المصالحات . إلى أن قال رحمه الله تعالى :

(الخامسة والثلاثون) قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبْتِغُ فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ ﴾ تأكيد لإبطال ما لم يقبض منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه ، فاستدل بعض العلماء بذلك على أن كل ما طرأ على البيع قبل القبض مما يوجب تحريم العقد أبطل العقد ، كما إذا اشترى مسلم صيداً ثم أحرم المشتري أو البائع قبل القبض بطل البيع لأنه طرأ عليه قبل القبض ما أوجب تحريم العقد ، كما أبطل الله تعالى من الربا ما لم يقبض لأنه طرأ عليه ما أوجب تحريمه قبل القبض ، ولو كان مقبوضاً لم يؤثر هذا مذهب أبي حنيفة وهو قول لأصحاب الشافعي . ويستدل به على أن هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان العقد خلافاً لبعض السلف ويروى هذا الخلاف عن أحمد . وهذا إنما يتمشى على قول من يقول إن العقد في الربا كان في الأصل منعقداً وإنما بطل بالإسلام الطارئ قبل القبض . وأما من يمنع انعقاد الربا في الأصل لم يكن هذا الكلام صحيحاً ، وذلك أن الربا كان محرماً في الأديان والذي فعلوه في الجاهلية كان عادة المشركين ، وأن ما قبضوه منه كان بمثابة أموال وصلت إليهم بالهبة فلا يتعرض له ، فعلى هذا لا يصح الاستشهاد على ما ذكره من المسائل ، واشتمال شرائع الأنبياء قبلنا على تحريم الربا مشهور مذكور في كتاب الله تعالى كما حكى عن اليهود في قوله تعالى ﴿ وَأَخَذِیْهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُبِّأَتْنَاهُ ﴾ وذكر في قصة شعيب أن قومه أنكروا عليه وقالوا أتنهانا أن نعبد ما يعبد آبائنا وأن نفعل في أموالنا ما نشاء .

فعلى هذا لا يستقيم الاستدلال به ، نعم يفهم من هذا العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يعترض عليها بالفسخ إذا كانت معقودة على فساد .

ثم بين رحمه الله تعالى حكم المال الحلال إذا خالطه حرام فقال :
﴿ السادسة والثلاثون ﴾ ذهب بعض الغلاة من أرباب الورع إلى أن
المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز ثم أخرج منه مقدار الحرام
المختلط به لم يحل ولم يطب لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال
والذي بقي هو الحرام . قال ابن العربي : وهذا غلو في الدين فإن كل ما
لم يتميز فالمقصود منه مَالِيَّتُهُ لا عينه ، ولو تلف لقام المثل مقامه
والاختلاط إتلاف لتمييزه ، كما أن الإهلاك إتلاف لعينه ، والمثل قائم مقام
الذاهب ، وهذا بين حساً بين معنى والله أعلم .

ثم بين رحمه الله تعالى رأيه فيمن يريد التخلص مما بيده من الأموال
الربوية فقال :

قلت : قال علماؤنا إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن
كانت من ربا فليردها على من أربى عليه ، ويطلبه إن لم يكن حاضراً ،
فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه ، وإن أخذه بظلم فليفعل كذلك
في أمر من ظلمه ، فإن التبس عليه الأمر ولم يدركم الحرام من الحلال
مما بيده فإنه يتحرى قدر ما بيده مما يجب عليه رده . حتى لا يشك أن
ما يبقى قد خلص له فيرده من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عرف
ممن ظلمه أو أربى عليه ، فإن أيس من وجوده تصدق به عنه . فإن
أحاطت المظالم بذمته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق أداءه أبداً
لكثرته فتوته أن يزيل ما بيده أجمع إما إلى المساكين أو إلى ما فيه صلاح
المسلمين حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يجزئه في الصلاة من اللباس وهو
ما يستر العورة وهو من سرته إلى ركبته وقوت يوم لأنه الذي يجب له أن
يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه وإن كره ذلك من يأخذه منه ، وفارق
ها هنا المفلس في قول أكثر العلماء ، لأن المفلس لم يصر إليه أموال الناس
باعتداء بل هم الذين صيروها إليه ، فيترك له ما يواريه وما هو هيئة

لباسه ، وأبو عبيد وغيره يرى ألا يُترك للمفلس من اللباس إلا أقل ما يجزئه في الصلاة وهو ما يواريه من سرتة إلى ركبته ، ثم كل ما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يمسك منه إلا ما ذكرنا حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه^(١) .

وقال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْتَغُوا فَلَئْسَ بِكُمْ رُءُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ أي بأخذ الزيادة ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ أي بوضع رؤوس الأموال أيضاً بل لكم ما بذلت من غير زيادة عليه ولا نقص منه وقال ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن الحسن بن أشكاب حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن شبيب عن غرقدة المبارقي عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه قال : خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع فقال : (ألا إن كل ربا كان في الجاهلية موضوع عنكم كله لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وأول ربا موضوع ربا العباس بن عبد المطلب كله) كذا وجده سليمان بن الأحوص ، وقد قال ابن مردويه حدثنا الشافعي حدثنا معاذ بن المثنى ، أخبرنا مسدد ، أخبرنا أبو الأحوص حدثنا شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) . وكذا رواه من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي حمزة المرقاشي عن عمرو هو ابن خارجة فذكره^(٢) .

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في كلامه على آيات الربا :
ثم قال : ﴿وَإِنْ تُبْتَغُوا فَلَئْسَ بِكُمْ رُءُوسٌ أَمْوَالِكُمْ﴾ يعني إن تركتم الربا وتبتم إلى الله منه ، وقد عاقدتم عليه ، فإنما لكم رؤوس أموالكم
(١) تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) ، جزء (٣) ، من ص ٣٦٥ إلى صفحة ٣٦٧ .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، جزء (١) ، صفحة ٣٣١ .

لا تزيدون عليها فتظلمون الآخذ ، ولا تنقصون منها فيظلمكم من أخذها ، فإن كان هذا القابض معسراً فالواجب إنظاره إلى ميسرة ، وإن تصدقتم عليه وأبرأتموه فهو أفضل لكم وخير لكم ، فإن أبت نفوسكم وشحت بالعدل الواجب أو الفضل المندوب فذكروها يوماً ترجعون فيه إلى الله وتلقون ربحكم فيوفيكم جزاء أعمالكم أحوج ما أنتم إليه^(١) .

وقال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير المنار على قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾

أي فمن بلغه تحريم الله تعالى للربا ونهيه عنه فترك الربا فوراً بلا تراخ ولا تردد انتهاء عما نهى الله عنه فله ما كان أخذه فيما سلف من الربا لا يكلف رده إلى من أخذه منهم بل يكتفى منه بأن لا يضاعف عليهم بعد البلاغ شيئاً ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ يحكم فيه بعدله ومن العدل ألا يؤاخذ بما أكل من الربا قبل التحريم وبلوغه الموعظة من ربه . ولكن العبارة تشعر بأن إباحة أكل ما سلف رخصته للضرورة وتومئ إلى أن رد ما أخذ من قبل النهي إلى أربابه الذين أخذ منهم من أفضل العزائم ألم تر أنه عبر عن إباحة ما سلف باللام ولم يقل كما قال بعد ذكر كفارة صيد المحرم ٥ : ٩٥ - ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ وأنه عقب هذه الإباحة بإيهاهم الجزاء وجعله إلى الله والمعهود في أسلوبه أن يصل مثل ذلك بذكر المغفرة والرحمة ، كما قال في آخر آية محرمات النساء ٤ : ٢٣ -

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ أباح أكل ما سلف قبل التحريم وأبهم جزاء آكله . لعله يغص بأكل ما في يده منه فيرده إلى صاحبه ، ولكنه صرح بأشد الوعيد على من أكل شيئاً بعد النهي فقال تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أي ومن عاد إلى من كان يأكل من الربا المحرم بعد تحريره فأولئك

(١) التفسير القيم لابن القيم ، ص ١٧٢ و ١٧٣ .

البعداء عن الاتعاظ بموعظة ربهم الذي لا ينهاهم إلا عما يضر بهم في أفرادهم أو جميعهم^(١) .

وحول تفسير ما سبق من الآيات في الربا قال محمد بن أحمد بن رشد (فصل) فإن فات البيع فليس له إلا رأس ماله قبض الربا أو لم يقبضه . فإن كان قبضه رده إلى صاحبه ، وكذلك من أربى ثم تاب فليس له إلا رأس ماله ، وما قبض من الربا وجب عليه أن يرده إلى من قبضه منه فإن لم يعلمه تصدق به عنه لقول الله عز وجل ﴿وَإِنْ تُبْتِئْ فَلََكُمْ رُدُّهُنَّ أَمْوَالَكُمْ﴾ الآية . وأما من أسلم وله ربا فإن كان قبضه فهو له ، لقول الله عز وجل : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ ولقول رسول الله ﷺ : (من أسلم على شيء فهو له) .

وأما إن كان الربا لم يقبضه فلا يحل له أن يأخذه وهو موضوع عن الذي هو عليه ولا خلاف في هذا أعلمه . لقول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ نزلت هذه الآية في قوم أسلموا ولهم على قوم أموال من ربا كانوا أربوه عليهم وكانوا قد اقتضوا بعضه منهم وبقي بعضه فعفا الله لهم عما كانوا اقتضوه وحرم عليهم اقتضاء ما بقي منه . وقيل نزلت في العباس بن عبد المطلب ورجل من بني المغيرة كانا يسلفان في الربا فجاء الإسلام ولهما أموال عظيمة في الربا فأنزل الله الآية بتحريم اقتضاء ما كان بقي لهما وقال رسول الله ﷺ في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع : (ألا إن كل ربا كان في الجاهلية فهو موضوع ، وأول ربا يوضع ربا العباس بن عبد المطلب)^(٢) .

خلاصة ما سبق من كلام المفسرين ما يلي : أن المرابي . لا يخلو

من إحدى حالتين :

(١) تفسير المنار ، جزء (٣) ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) مقدمات ابن رشد ، الجزء (الثاني) ، صفحة ٥٠٤ .

الحالة الأولى :

أن يكون الربا له في ذمم الناس لم يقبضه بعد ففي هذه الحالة قد أرشده الله تعالى إلى أن يسترجع رأس ماله ويترك ما زاد عليه من الربا فلا يستوفيه ممن هو في ذمته قال الله تعالى ﴿ وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في معرض كلامه على أن التراضي بين الطرفين على فعل محرم لا يبيحه : قال : وهذا مثل الربا فإنه وإن رضي به المرابي وهو بالغ رشيد لم ييح ذلك لما فيه من ظلمه . ولهذا له أن يطالبه بما قبض منه من الزيادة ولا يعطيه إلا رأس ماله وإن كان قد بذله باختياره^(١) وقال أيضاً وهذا المرابي لا يستحق في ذمم الناس إلا ما أعطاهم أو نظيره ، فأما الزيادات فلا يستحق شيئاً منها ، لكن ما قبضه قبل ذلك بتأويل يعفى عنه ، وأما ما بقي له في الذمم فهو ساقط لقوله تعالى ﴿ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ والله أعلم^(٢) .

الحالة الثانية :

أن يكون التائب من الربا قد قبضه وتجمعت عنده أموال منه وفي هذا قاعدة ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث قال : قاعدة في المقبوض بعقد فاسد وذلك أنه لا يخلو إما أن يكون العاقد يعتقد الفساد ويعلمه أو لا يعتقد الفساد . فالأول : يكون بمنزلة الغاصب حيث قبض ما يعلم أنه لا يملكه لكنه لشبهة العقد وكون القبض عن التراضي هل يملكه بالقبض أو لا يملكه ، أو يفرق بين أن يتصرف فيه أو لا يتصرف ؟ هذا فيه خلاف مشهور في الملك هل يحصل بالقبض في العقد الفاسد ؟

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، الجزء (الخامس عشر) ، ص ١٢٦ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جزء (٢٩) ، صفحة ٤٣٧ .

وأما إن كان العاقد يعتقد صحة العقد : مثل أهل الذمة فيما يتعاملون به بينهم من العقود المحرمة في دين الإسلام مثل بيع الخمر ، والربا ، والخنزير فإن هذه العقود إذا اتصل بها القبض قبل الإسلام والتحاكم إلينا أمضيت لهم ، ويملكون ما قبضوه بلا نزاع لقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

فأمر بترك ما بقي وإن أسلموا أو تحاكموا قبل القبض فسد العقد ووجب رد المال إن كان باقياً أو بدله إن كان فائتاً ، والأصل فيه قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله ﴿وَإِن تُبْتِغُوا فَالْكُم رءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾^(١)

وحاصل هذه القاعدة أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يفرق بين من قبض مالا بعقد فاسد يعتقد صحته كالكاfer الذي كان يتعامل بالربا قبل إسلامه أو تحاكمه إلينا ، وكالمسلم إذا عقد عقداً مختلفاً فيه بين العلماء وهو يرى صحته فهذا النوع من المتعاقدين يملك ما قبضه أما من تعامل بعقد مختلف في تحريمه وهو لا يرى صحته أو بعقد مجمع على تحريمه مما قبضه بموجب ذلك العقد فهو فيه كالغاصب حيث قبض ما يعلم أنه لا يملكه .

ومما أجاب به شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : قول القائل لغيره أدينك كل مائة بكسب كذا وكذا حرام ، وكذا إذا حل الدين عليه وكان معسراً فإنه يجب إنظاره ، ولا يجوز إلزامه بالقلب عليه باتفاق المسلمين ، وبكل حال فهذه المعاملة وأمثالها من المعاملات التي يقصد بها بيع الدراهم بأكثر منها إلى أجل هي معاملة فاسدة ربوية ، والواجب رد المال المقبوض فيها إن كان باقياً ، وإن كان فانياً رد مثله ولا يستحق الدافع أكثر

(١) تفصيل الكلام على هذه القاعدة مستوفى في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، في الجزء

(٢٩) ، صفحة ٤١١ و ٤١٢ فارجع إليه .

من ذلك ، وعلى ولي الأمر المنع من هذه المعاملات الربوية وعقوبة من يفعلها ورد الناس فيها إلى رؤوس أموالهم دون الزيادات فإن هذا من الربا الذي حرمه الله ورسوله وقد قال تعالى ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةً فَنُظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ (١)

أقول

ومن كلامه رحمه الله تعالى يتضح لنا حرمة المداينة المعمول بها حالياً على نحو ما ذكره وأعظم منها حرمة قلب الدين على المدين لأنه بيع دراهم بأكثر منها نسأل الله العافية .

وحينما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن رجل مراب خلف مالا وولداً وهو يعلم بحاله فهل يكون المال حلالاً للولد بالميراث أم لا ؟ قال :

أما القدر الذي يعلم الولد أنه ربا فيخرجه . إما أن يرده إلى أصحابه إن أمكن ، وإلا تصدق به والباقي لا يحرم عليه ، لكن القدر المشتبه يستحب له تركه إذا لم يجب صرفه في قضاء دين أو نفقة عيال وإن كان الأب قبضه بالمعاملات الربوية التي يرخص فيها بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع به ، وإن اختلط الحلال بالحرام وجهل قدر كل منهما جعل ذلك نصفين . وحينما سئل أيضاً عن الرجل يختلط ماله الحلال بالحرام أجاب بقوله :

يخرج قدر الحرام بالميزان فيدفعه إلى صاحبه وقدر الحلال له . وإن لم يعرفه وتعدت معرفته تصدق به عنه (٢) .

(١) (مجموع الفتاوى ، جزء (٢٩) ، ص ٤٣٧ و ٤٣٨ .

(٢) (مجموع الفتاوى ، جزء (٢٩) ، ص ٣٠٧ .

وحول التصديق بالأرباح المكتسبة عن طريق البنوك التي تتعامل بالربا ، ورد هذا السؤال لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد المطلب آل الشيخ مفتي المملكة ورئيس القضاة في وقته رحمه الله تعالى :
إذا سلمت بضاعة تباع شركة الأسمت واشتغلت الشركة في أموالها فوردت مكائن وأخذت مقاولات عمارات وكسبت أرباحاً من البنك ، وقدموا لك بيان حسابك ، ووجدت فيه قسماً يختص بأرباح البنك وهي أرباح ربوية فهل تقبضها وتجعلها مع مالك أو تردها على البنك أو تصدق بها ؟

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله :

هذه الزيادة التي أخذت مقابل أرباح البنك تصدق بها والله أعلم والسلام عليكم^(١).

وفيما يلي سأذكر بمشيئة الله وعونه وتوفيقه بعض ما تيسر من كلام العلماء رحمهم الله تعالى في كيفية التخلص من أنواع المكاسب المحرمة الأخرى ، ويدخل فيه أيضاً الربا ، وإنما أفردت الكلام عنه فيما سبق لأنه من أعظم المكاسب المحرمة إثماً وأنكاهها عقوبة . نسأل الله العافية .

ب - أنواع المكاسب المحرمة من ربا وغيره

عن أبي عبد الله النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنهما قال :
سمعت رسول الله ﷺ يقول : (إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى

(١) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، ج ٧ ، صفحة ١٧٨ .

الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب) . رواه البخاري ومسلم .

يقول ابن رجب في شرح هذا الحديث :

ويتفرع على هذا معاملة من في ماله حلال وحرام مختلط ، فإن كان أكثر ماله الحرام فقال أحمد : ينبغي أن يتجنبه إلا أن يكون شيئاً يسيراً أو شيئاً لا يعرف . واختلف أصحابنا هل هو مكروه أو محرم على وجهين ، وإن كان أكثر ماله الحلال جازت معاملته والأكل من ماله ، وقد روى الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في جوائز السلطان : لا بأس بها ما يعطيكم من الحلال أكثر مما يعطيكم من الحرام ، وكان النبي ﷺ وأصحابه يعاملون المشركين وأهل الكتاب مع علمهم أنهم لا يجتنبون الحرام كله ، وإن اشتبه الأمر فهو شبهة والورع تركه ، قال سفيان لا يعجبني ذلك وتركه أعجب إلي ، وقال الزهري ومكحول : لا بأس أن يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه فإن لم يعرف في ماله حرام بعينه ولكن علم أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه نص عليه أحمد في رواية حنبل . وذهب إسحاق بن راهويه إلى ما روي عن ابن مسعود وسلمان وغيرهما من الرخصة وإلى ما روي عن الحسن وابن سيرين في إباحة الأخذ بما يقضى من الربا والقمار . ونقله عنه ابن منصور وقال الإمام أحمد في المال المشتبه حلاله بحرامه إن كان المال كثيراً أخرج منه قدر الحرام وتصرف في الباقي ، وإن كان المال قليلاً اجتنبه كله ، وهذا لأن القليل إذا تناول منه شيئاً فإنه يتعذر معه السلامة من الحرام بخلاف الكثير .

ومن أصحابنا من حمل ذلك على الورع دون التحريم وأباح التصرف في القليل والكثير بعد إخراج قدر الحرام منه وهو قول الحنفية وغيرهم وأخذ به قوم من أهل الورع منهم بشر الحافي . ورخص قوم من السلف في الأكل ممن يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه فصح كما تقدم عن مكحول والزهري ، وروي مثله عن الفضل بن عياض وروي في ذلك آثار عن السلف^(١) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك) رواه مسلم . - مما جاء في شرح هذا الحديث يقول ابن رجب وأما الصدقة بالمال الحرام فغير مقبولة كما في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول) وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال : (ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه) وذكر الحديث ، وفي مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ : (لا يكتسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك فيه ولا يتصدق به فيقبل منه ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار ، إن الله لا يمحو السيئ

(١) جامع العلوم والحكم ، من ص ٥٨ إلى ص ٦٢ ، وبه زيادة تفصيل في الموضوع فارجع إليه .

بالسيئ ولكن يمحو السيئ بالحسن ، إن الخبيث لا يمحو الخبيث (ويروي من حديث دراج عن ابن حجرية عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (من كسب مالا حراماً فتصدق به لم يكن له فيه أجر وكان إصره عليه) أخرجه ابن حبان في صحيحه ورواه بعضهم موقوفاً على أبي هريرة وفي مراسيل القاسم بن مخيمرة قال : قال رسول الله ﷺ : (من أصاب مالا من مآثم فوصل به رحمه وتصدق به أو أنفقه في سبيل الله جمع ذلك جميعاً ثم قذف به في نار جهنم) . وروي عن أبي الدرداء ويزيد بن مسرة أنهما جعلاً مثل من أصاب مالا من غير حلة فتصدق به مثل من أخذ مال يتيم وكسا به أرملة ، وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن من كان على عمل فكان يظلم ويأخذ الحرام ثم تاب فهو يحج ويعتق ويتصدق منه فقال : إن الخبيث لا يكفر الخبيث ، وكذا قال ابن مسعود رضي الله عنه : إن الخبيث لا يكفر الخبيث ، ولكن الطيب يكفر الخبيث ، وقال الحسن : أيها المتصدق على المسكين ترحمه ارحم من قد ظلمت ^(١) .

واعلم أن الصدقة بالمال الحرام تقع على وجهين : أحدهما : أن يتصدق به الخائن أو الغاصب ونحوهما على نفسه فهذا هو المراد من هذه الأحاديث أنه لا يتقبل منه يعني أنه لا يؤجر عليه بل يأثم بتصرفه في مال غيره بغير إذنه . ولا يحصل للمالك بذلك أجر لعدم قصده ونيته . كذا قاله جماعة من العلماء منهم ابن عقيل من أصحابنا وفي كتاب عبد الرزاق من رواية زيد بن الأحنس الخزاعي أنه سأل سعيد بن المسيب قال : وجدت لقطة أفأصدق بها ؟ قال لا يؤجر أنت ولا صاحبها . ولعل مراده إذا تصدق بها قبل تعريفها الواجب . إلى أن قال :

واعلم أن من العلماء من جعل تصرف الغاصب ونحوه في مال غيره

(١) جامع العلوم والحكم ، ص ٨٧ - ٨٨ .

موقوفاً على إجازة مالكة فإن أجاز تصرفه فيه جاز . وقد حكى بعض أصحابنا رواية عن أحمد أنه من أخرج زكاته من مال مغضوب ثم أجازهُ المالك جاز وسقطت عنه الزكاة . وكذلك خرج ابن أبي الدنيا رواية عن أحمد أنه إذا أعتق عبد غيره عن نفسه ملتزماً ضمانه في ماله ثم أجازهُ المالك جاز ونفذ عتقه . وهو خلاف نص أحمد . وحكي عن الحنفية أنه لو غصب شاة فذبحها لمتعته وقرانه ثم أجازهُ المالك أجزأت عنه ^(١) .

الوجه الثاني من تصرفات الغاصب في المال المغضوب : أن يتصدق

به عن صاحبه إذا عجز عن رده إليه وإلى ورثته فهذا جائز عند أكثر العلماء : منهم مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم . قال ابن عبد البر : ذهب الزهري ومالك والثوري والأوزاعي والليث إلى أن الغال إذا تفرق أهل العسكر ولم يصل إليهم أنه يدفع إلى الإمام خمسه ويتصدق بالباقي ، روي ذلك عن عبادة بن الصامت ومعاوية والحسن البصري ، وهو يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما أنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه ، وقال قد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها ، وجعلوه إذا جاء مخيراً بين الأجر والضمان ، وكذلك المغضوب . انتهى .

وروي عن مالك بن دينار قال سألت عطاء بن أبي رباح عمن عنده مال حرام ولا يعرف أربابه ويريد الخروج منه ؟ قال : يتصدق به ولا أقول إن ذلك يجزئ عنه . قال مالك كان هذا القول من عطاء أحب إلي من زنة ذهب . وقال سفيان فيمن اشترى من قوم شيئاً مغضوباً : يرده إليهم ، فإن لم يقدر عليهم يتصدق به كله ولا يأخذ رأس ماله ، وكذا قال فيمن باع شيئاً ممن تكره معاملته لشبهة ماله قال : يتصدق بالثمن وخالفه ابن

(١) لمزيد من التفاصيل والإيضاح في هذا الموضوع انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب ، من

المبارك وقال يتصدق بالريح خاصة . وقال أحمد يتصدق بالريح ، وكذا قال فيمن ورث مالا من أبيه وكان أبوه يبيع ممن يكره معاملته : إنه يتصدق منه بمقدار الريح ويأخذ الباقي وقد روي عن طائفة من الصحابة نحو ذلك منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه والمشهور عن الشافعي رحمه الله في الأموال الحرام أنها تحفظ ولا يتصدق بها حتى يظهر مستحقها وكان الفضيل بن عياض يرى أن من عنده مال حرام لا يعرف أربابه أنه يتلفه ويلقيه في البحر ولا يتصدق به . وقال لا يتقرب إلى الله إلا بالطيب . والصحيح الصدقة به لأن إتلاف المال وإضاعته منهي عنه ، وإرصاده أبداً تعريض له للإتلاف واستيلاء الظلمة عليه والصدقة به ليست عن مكتسبه حتى يكون تقرباً منه بالخبيث وإنما هي صدقة عن مالكة ليكون نفعه له في الآخرة حيث يتعذر عليه الانتفاع به في الدنيا^(١)

ونستخلص مما سبق في شرح الحديثين ما يلي :

أ — معاملة من في ماله حلال وحرام مختلط : إن كان أكثره الحرام فينبغي تجنبه وهو الأولى . لأن الإمام أحمد رحمه الله تعالى قال : (ينبغي أن يتجنبه إلا أن يكون شيئاً يسيراً لا يعرف) .

وإن كان المال شبهة فالورع في تركه بل هو ما ينبغي عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : (فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه) ، والمال المشتبه حلاله بحرامه إن كان المال كثيراً أخرج منه قدر الحرام وتصرف في الباقي وإن كان المال قليلاً اجتنبه كله .

ب — أن الصدقة بالمال الحرام غير مقبولة لما تقدم من قوله عليه أفضل الصلاة والسلام : (إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً) ، ولقوله

(١) جامع العلوم والحكم ، ص ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ .

أيضاً : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول) . وغير ذلك من الأحاديث التي مرت . والمقصود بذلك أن السارق أو الغاصب أو الخائن مثلاً ، لا يجوز له أن يتصدق بما سرقه أو بما اغتصبه أو بما خانه أو جحده عن نفسه فإنه لا يقبل منه ولا يؤثر عليه بل يأثم بتصدقه بمال غيره بغير إذنه ولا يحصل للمالك أيضاً بذلك أجر لعدم قصده ونيته .

ج - أن السارق للمال أو الغاصب أو الخائن له إذا أراد أن يتصرف في هذا المال بعد توبته يجوز له أن يتصدق به عن صاحبه إذا عجز عن رده إليه أو إلى ورثته . وهذا هو الأولى وذلك لاختيار الإمام أحمد رحمه الله تعالى وغيره من الأئمة ومنهم الإمام مالك وأبو حنيفة كما قالوا في الغال إذا تفرق العسكر أنه يدفع إلى الإمام خمسه ويتصدق بالباقي ، وكما قالوا في جواز التصدق باللقطة بعد تعريفها وانقطاع صاحبها وجعلوه إذا جاء مخيراً بين أن يكون أجر التصدق بها له أو الضمان .

وهذا ما أراه نظراً لتظافر الأدلة السابقة عليه ولأن القائل به كثير من أهل العلم رحمهم الله تعالى .

ولأن إتلاف المال وإضاعته منهي عنه ، وإرضاده أبداً تعريض له للإتلاف واستيلاء الظلمة عليه والصدقة به ليست عن مكتسبه حتى يكون تقريباً بالخبيث وإنما هي صدقة به عن مالكة . والله أعلم

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن الأموال التي يجهل مستحقها مطلقاً أو مبهماً فإن هذه عامة النفع لأن الناس قد يحصل في أيديهم أموال يعلمون أنها محرمة لحق الغير إما لكونها قبضت ظلماً كالغصب وأنواعه من الجنايات والسرقة والغلول . وإما لكونها قبضت بعقد فاسد من ربا أو ميسر ، ولا يعلم عين المستحق لها . وقد يعلم أن المستحق أحد رجلين ولا يعلم عينه ، كالميراث الذي يعلم أنه لإحدى الزوجين الباقية دون المطلقة . والعين التي يتداعاها اثنان فيقر بها ذو اليد لأحدهما

فمذهب الإمام أحمد وأبي حنيفة ومالك وعامة السلف إعطاء هذه الأموال لأولى الناس بها . ومذهب الشافعي أنها تحفظ مطلقاً ولا تنفق بحال . فيقول فيما جهل مالكة من الغصوب والعواري والودائع إنها تحفظ حتى يظهر أصحابها كسائر الأموال الضائعة . ويقول في العين التي عرفت لأحد رجلين : يوقف الأمر حتى يصطلحا ومذهب أحمد وأبي حنيفة فيما جهل مالكة أنه يصرف عن أصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء ، وفيما استبهم مالكة القرعة عند أحمد والقسمة عند أبي حنيفة . إلى أن قال : وتحريم هذه جميعاً يعود إلى الظلم فإنها تحرم لسببين : أحدهما : قبضها بغير طيب نفس صاحبها ولا إذن الشارع ، وهذا هو الظلم المحض كالسرقة ، والخيانة ، والغصب الظاهر ، وهذا أشهر الأنواع بالتحريم .

والثاني : قبضها بغير إذن الشارع . وإن أذن صاحبها وهي العقود والقبوض المحرمة كالربا ونحو ذلك والواجب على من حصلت بيده ردها إلى مستحقها . فإذا تعذر ذلك فالمجهول كالمعدوم وقد دل على ذلك قول النبي ﷺ في اللقطة : (فإن وجدت صاحبها فاردها إليه وإلا فهي مال الله يؤتيه من يشاء) وكذلك اتفق المسلمون على أن من مات ولا وارث له معلوم فماله يصرف في مصالح المسلمين .

إلى أن قال : وله دليلان قياسيان قطعيان كما ذكرنا من السنة والإجماع فإن ما لا يعلم بحال أو لا يقدر عليه بحال ، هو في حقنا بمنزلة المعدوم ، فلا نكلف إلا بما نعلمه ونقدر عليه . والدليل الثاني : القياس مع ما ذكرنا من السنة والإجماع أن هذه الأموال لا تخلو إما أن تحبس ، وإما أن تتلف ، وإما أن تنفق .

فأما إتلافها فإفساد لها (والله لا يحب الفساد) وهو إضاعة لها ، والنبي ﷺ قد نهى عن إضاعة المال ، وإن كان في مذهب أحمد ومالك

تجوز العقوبات المالية تارة بالأخذ وتارة بالإتلاف كما يقوله أحمد في متاع الغال ، وكما يقوله أحمد ومن يقوله من المالكية في أوعية الخمر ومحل الخمار . وغير ذلك . فإن العقوبة بإتلاف بعض الأموال أحياناً كالعقوبة بإتلاف بعض النفوس أحياناً . وهذا يجوز إذا كان فيه من التنكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك .

وأما حبسها دائماً أبداً إلى غير غاية منتظرة بل مع العلم أنه لا يرجى معرفة صاحبها ولا القدرة على إيصالها إليه فهذا مثل إتلافها . فإن الإتلاف إنما حرم لتعطيلها من انتفاع الأدميين بها ، وهذا تعطيل أيضاً . بل أهو أشد منه من وجهين .

(أحدهما) : أنه تعذيب للنفوس بإبقاء ما يحتاجون إليه من غير انتفاع به .

(الثاني) : أن العادة جارية بأن مثل هذه الأمور لا بد أن يستولي عليها أحد من الظلمة بعد هذا إذا لم ينفقها أهل العدل والحق فيكون حبسها إعانة للظلمة ، وتسليماً في الحقيقة إلى الظلمة فيكون قد منعها أهل الحق ، وأعطاهم أهل الباطل ، ولا فرق بين القصد وعدمه في هذا فإن من وضع إنساناً بمسبحة فقد قتله ، ومن ألقى اللحم بين السباع فقد أكله ، ومن حبس الأموال العظيمة لمن يستولي عليها من الظلمة فقد أعطاهموها ، فإذا كان إتلافها حراماً وحبسها أشد من إتلافها تعين إنفاقها ، وليس لها مصرف معين فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها إلى الله ، لأن الله خلق الخلق لعبادته وخلق لهم الأموال ليستعينوا بها على عبادته . فتصرف في سبيل الله والله أعلم^(١) .

(١) فتاوى شيخ الإسلام (باختصار) ، جزء (٢٨) ، من ص ٥٩٢ إلى ص ٥٩٧ ، وفتاوى الكبرى لابن تيمية الجزء الثاني ، من ص ١٩٤ حتى ص ١٩٧ ، ولزيد من الفائدة انظر الفتاوى جزء (٢٨) ، من صفحة ٥٩٨ حتى صفحة ٥٩٩ .

وخلاصة ما سبق من كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى :

أن الأموال التي يجهل أصحابها ومستحقوها إما لكونها قبضت ظلماً إما بغصب ونحوه من أنواع الجنايات كالسرقة والنهب والغلول ، وإما لكونها قبضت بعقد فاسد من ربا أو ميسر ونحوهما . فمذهب الإمام أحمد وأبي حنيفة ومالك وعامة السلف إعطاء هذه الأموال لأولى الناس بها . والشافعي يرى أنها تحفظ مطلقاً ولا تنفق بحال حتى يظهر أصحابها كسائر الأموال الضائعة ، ويقول في العين التي عرفت لأحد رجلين يوقف الأمر حتى يصطلحا . ومذهب أحمد وأبي حنيفة فيما جهل مالكة أنه يصرف عن أصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء ونحو ذلك . وفي مال الميت الذي لا وارث له معلوم فماله يصرف في مصالح المسلمين .

أقول : وما قيل عن الصدقة بهذه الأموال التي جهل أصحابها أو صرفها في مصالح المسلمين هو الأولى في نظري والله أعلم لأنها إما أن تحبس ، وإما أن تتلف وإما أن تنفق .

فأما إتلافها فإفساد لها (والله لا يحب الفساد) وهو أيضاً إضاعة لها وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال - اللهم إلا ما كان من العقوبة بإتلاف المال أحياناً لما فيه من التنكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك كما يفعل بأوعية الخمر ومحل الخمار ونحو ذلك . وكما يقوله الإمام أحمد رحمه الله تعالى في متاع الغال والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم - تحت عنوان (ما تصنع البغي إذا تاب بما عندها من أجر البغاء) ما نصه :

نعم البغي والمغني والنائحة ونحوهم إذا أعطوا أجورهم ثم تابوا هل يتصدقون بها . أو يجب أن يردوها إلى من أعطاهموها فيها قولان .

أصحهما أنا لا نردها على الفساق الذين بذلوها في المنفعة المحرمة ، ولا يباح الأخذ بل يتصدق بها . وتصرف في مصالح المسلمين ، كما نص عليه أحمد في أجرة حمل الخمر .

ومن ظن أنها ترد على البازل المستأجر : لأنها مقبوضة بعقد فاسد فيجب ردها عليه كالمقبوض بالربا أو نحوه من العقود الفاسدة ، فيقال له المقبوض بالعقد الفاسد يجب فيه التراد من الجانبين فيرد كل منهما على الآخر ما قبضه منه . كما في تقابض الربا عند من يقول : المقبوض بالعقد الفاسد لا يملك كما هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد . فأما إذا تلف المقبوض عند القابض فإنه لا يستحق استرجاع عوضه مطلقاً .

وحيثُ فيقال : إن كان ظاهر القياس يوجب ردها ، بناءً على أنها مقبوضة بعقد فاسد ، فالزاني ومستمتع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم ، واستوفوا العوض المحرم : والتحريم الذي فيه ليس لحقهم ، وإنما هو لحق الله تعالى ، وقد فاتت هذه المنفعة بالقبض ، والأصول تقتضي : أنه إذا رد أحد العوضين يرد الآخر ، فإذا اعتذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال .

وأيضاً فإن هذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في أحد منفعتيه وعوضهما جميعاً منه ، بخلاف ما لو كان العوض خمرًا أو ميتة فإن ذلك لا ضرر عليه في فواتها . فإنها لو كانت باقية أتلفناها عليه .

ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه ، بحيث كان يتمكن من صرف تلك المنفعة في أمر آخر أعني من صرف القوة التي عمل بها .

فيقال على هذا : فينبغي أن يقضوا بها إذا طالب بقبضها .

قيل : نحن لا نأمر بدفعها ولا بردها ، كعقود الكفار المحرمة ، فإنهم إذا أسلموا على القبض لم نحكم بالقبض . ولو أسلموا بعد القبض لم نحكم بالرد ، ولكن في حق المسلم تحرم هذه الأجرة عليه ، لأنه كان

معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر . وذلك لأنه إذا طلب الأجرة قلنا له : أنت فرطت ، حيث صرفت قوتك في عمل محرم ، فلا يقضى لك بأجرة . فإذا قبضها ثم قال الدافع : هذا المال اقضوا لي برده فإنما أقبضته إياه عوضاً عن منفعة محرمة قلنا له دفعته بمعاوضة رضيت بها فإذا طلبت استرجاع ما أخذه فرد إليه ما أخذته . إذا كان له في بقاءه معه منفعة فهذا ومثله يتوجه فيما يقبض من ثمن الميتة والخمر .

وأيضاً فمشتري الخمر إذا أقبض ثمنها وقبضها وشراها ثم طلب أن يعاد إليه الثمن كان الأوجه أن يرد إليه الثمن ولا يباح للبائع ولا سيما ونحن نعاقب الخمار ببيع الخمر بأن نحرق الحانوت التي تباع فيها . نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حرق حانوتاً يباع فيها الخمر ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حرق قرية يباع فيها الخمر ، وهي آثار معروفة ، وهذه المسألة مبسوسة في غير هذا الموضع وذلك لأن العقوبات المالية عندنا باقية غير منسوخة^(١) . وسئل أيضاً رحمه الله تعالى عن امرأة كانت مغنية واكتسبت في جهلها مالا كثيراً وقد تابت وحجت إلى بيت الله تعالى وهي محافظة على طاعة الله تعالى فهل المال الذي اكتسبته من حلي وغيره إذا أكلت وتصدقت منه تؤجر عليه ؟

فأجاب : المال المكسوب إن كانت عين أو منفعة مباحة في نفسها ، وإنما حرمت بالقصد مثل من يبيع عبداً لمن يتخذه خمرأً أو من يستأجر لعصر الخمر أو حملها فهذا يفعله بالعوض لكن لا يطيب له أكله وأما إن كانت العين أو المنفعة محرمة كمهر البغي وثمر الخمر . فهنا لا يقضى له به قبل القبض . ولو أعطاه إياه لم يحكم برده . فإن هذا معونة لهم على المعاصي : إذا جمع لهم بين العوض والمعوض ولا يحل هذا المال للبغي

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، صفحة ٢٤٧ و ٢٤٨ .

والخمار ونحوهما لكن يصرف في مصالح المسلمين . فإن تابت هذه البغي وهذا الخمار وكانوا فقراء جاز أن يصرف إليهم من هذا المال مقدار حاجتهم ، فإن كان يقدر يتجر أو يعمل صنعة كالنسيج والغزل أعطي ما يكون له رأس مال ، وإن اقترضوا منه شيئاً ليكتسبوا به ، ولم يردوا عوض القرض كان أحسن .

وأما إذا تصدق به لاعتقاده أنه يحل عليه أن يتصدق به فهذا يثاب على ذلك ، وأما إذا تصدق به كما يتصدق المالك بملكه فهذا لا يقبله الله — إن الله لا يقبل إلا الطيب فهذا خبيث كما قال النبي ﷺ : (مهر البغي خبيث)^(١) .

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في كلامه عن حقوق العباد وصورها في مسائل إلى أن قال :

فصل : المسألة الثانية إذا عاوض غيره معاوضة محرمة ، وقبض العوض كالزاني والمغني وبائع الخمر ، وشاهد الزور ونحوهم ، ثم تاب والعوض بيده ، فقالت طائفة : يرده إلى مالكه . إذا هو عين ماله ولم يقبضه بإذن الشارع ولا حصل لربه في مقابلته نفع مباح .

وقالت : طائفة بل توبته بالتصدق به ، ولا يدفعه إلى من أخذه منه . وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أصوب القولين ، فإن قابضه إنما قبضه ببذل مالكه له ، ورضاه ببذله ، وقد استوفى عوضه المحرم فكيف يجمع له بين العوض والمعوض ، وكيف يرد عليه مالا قد استعان به على معاصي الله ، ورضي بإخراجه فيما يستعين به عليها ثانياً وثالثاً؟ وهل هذا إلا محض إعانته على الإثم والعدوان؟ وهل يناسب هذا محاسن الشرع أن يُقضى للزاني بكل ما دفعه إلى من زنى بها طوعاً أو كرهاً . فيعطاه وقد نال عوضه ، وهب أن هذا المال لم يملكه الآخذ ، فملك صاحبه قد زال

(١) الفتاوى الجزء (٢٩) ، صفحة ٣٠٨ - ٣٠٩ .

عنه بإعطائه لمن أخذه ، وقد سلم له ما في قبالة من النفع ، فكيف يُقال ملكه باق عليه ويجب رده إليه ؟ وهذا بخلاف أمره بالصدقة به ، فإنه قد أخذه من وجه خبيث برضى صاحبه وبذله له بذلك ، وصاحبه قد رضي بإخراجه عن ملكه بذلك ، وألا يعود إليه فكان أحق الوجوه به : صرفه في المصلحة التي ينتفع بها من قبضه ويخفف عنه الإثم ولا يقوى الفاجر به ويعان ، ويجمع له بين الأمرين .

وهكذا توبة من اختلط ماله الحلال بالحرام ، وتعذر عليه تمييزه أن يتصدق بقدر الحرام ، ويطيب باقي ماله . والله أعلم^(١) .

وقال أيضاً : في كسب الزانية فإن قيل فما تقولون في كسب الزانية إذا قبضته ثم تاب هل يجب عليها رد ما قبضته إلى أربابه أم يطيب لها أم تتصدق به ؟

قيل : هذا ينبني على قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام وهي أن من قبض ما ليس له قبضه شرعاً ثم أراد التخلص منه ، فإن كان المقبوض قد أخذ بغير رضى صاحبه ولا استوفى عوضه رده عليه . فإن تعذر رده عليه قضى به ديناً يعلمه عليه فإن تعذر ذلك رده إلى ورثته فإن تعذر ذلك تصدق به عنه فإن اختار صاحب الحق ثوابه يوم القيامة كان له وإن أبى إلا أن يأخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب الصدقة للمتصدق بها كما ثبت عن الصحابة ، وإن كان المقبوض برضى الدافع ، وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على خمر أو خنزير أو على زنا أو فاحشة فهذا لا يجب رد العوض على الدافع لأنه أخرجه باختياره واستوفى عوضه المحرم فلا يجوز أن يجمع له بين العوض والمعوض فإن في ذلك إعانة له على الإثم والعدوان وتيسير أصحاب المعاصي عليه ، وماذا يريد الزاني وصاحب الفاحشة إذا علم أنه ينال غرضه ويسترد ماله ؟ فهذا

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، جزء (١) ، صفحة ٣٩١ وص ٣٩٢ .

مما تصان الشريعة عن الإتيان به ، ولا يسوغ القول به ، وهو يتضمن الجمع بين الظلم والفاحشة والغدر ، ومن أقبح القبيح أن يستوفى عوضه من المزمي بها ثم يرجع فيما أعطاها قهراً وقبح هذا مستقر في فطر جميع العقلاء فلا تأتي به شريعة . ولكن لا يطيب للقابض أكله . بل هو خبيث كما حكم عليه رسول الله ﷺ ولكن خبثه لخبث مكسبه لا نظلم من أخذ منه ، فطريقة التخلص منه وتام التوبة بالصدقة ، فإن كان محتاجاً إليه فله أن يأخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث لخبث عوضه عيناً كان أو منفعة ، ولا يلزم من الحكم بخبثه وجوب رده على الدافع فإن النبي ﷺ حكم بخبث كسب الحجام ولا يجب رده على دافعه^(١) .

أقول :

وخلاصة ما سبق فيما يتعلق بما تصنعه البغي إذا تاب ، وماذا يفعل من اختلط ماله الحلال بالحرام ؟

أ - أن الأموال التي بذلت في المنفعة المحرمة كأجرة الزانية أو المغنية لا ترد إلى الفساق الذين بذلوها ولا يباح لهم أخذها كما لا يحل هذا المال للباغية أو المغنية ونحوهما بل يتصدق بها وتصرف في مصالح المسلمين . لأن في ردها إلى الفساق الذين بذلوها معونة لهم على المعاصي إذا جمع لهم بين العوض والمعوض .

ب - ومن اختلط ماله الحلال بالحرام وتاب من الكسب الحرام وتعذر عليه تمييز الحلال فإن عليه أن يتصدق بقدر الحرام ويطيب باقي ماله إذا تاب مما عمل وندم على ما فات وعزم على ألا يعود والله أعلم .

ج - النقول الآتية الواردة في هذا البحث مثل ما ذكره النووي عن

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ، جزء (٤) ، صفحة ٢٥١ وما بعدها والكلام مستوفى هناك .

الغزالي وكذا ما أصفته أيضاً في هذا البحث من كلام الغزالي وما ذكره أبو يعلى في كتابه طبقات الحنابلة وما قاله ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة وما قاله الشيخ ملا علي القارئ في كلامه عن التوبة وأركانها ونحو ذلك مما ورد في آخر البحث لا تحتاج إلى خلاصة لأنها في الغالب إما فروع أو مسائل مختصرة أو مترابطة يفهمها ويدركها كل من قرأها والله أعلم .

وقال النووي رحمه الله تعالى (فرع)

قال الغزالي : لو كان في يده مغضوب من الناس معين فاختلط بماله ولم يتميز وأراد التوبة فطريقه أن يترضى هو وصاحب المغضوب بالقسمة ، فإن امتنع المغضوب منه من ذلك رفع التائب الأمر إلى القاضي ليقبض عنه ، فإن لم يجد قاضياً حكم رجلاً متديناً . لقبض ذلك ، فإن عجز تولى هو ذلك بنفسه ، ويعزل قدر ذلك فيه الصرف إلى المغضوب منه سواء أكان دراهم أو حباً أو دهنأ أو غيره من نحو ذلك ، فإذا فعل ذلك حل له الباقي ، فلو أراد أن يأكل من ذلك المختلط وينفق من قبل تمييز قدر المغضوب فقد قال قائلون يجوز ذلك ما دام قدر المغضوب باقياً ، ولا يجوز أخذ الجميع ، وقال آخرون : لا يجوز له أخذ شيء حتى يميز قدر المغضوب بنية الإبدال والتوبة .

(فرع) من ورث مالا ولم يعلم من أين كسبه مورثه ؟ أمن حلال أم حرام ؟ ولم تكن علامة فهو حلال بإجماع العلماء ، فإن علم أن فيه حراماً وشك في قدره أخرج قدر الحرام بالاجتهاد .

(فرع) قال الغزالي : إذا كان معه مال حرام وأراد التوبة والبراءة منه فإن كان له مالك معين وجب صرفه إليه أو إلى وكيله ، فإن كان ميتاً وجب دفعه إلى وارثه ، وإن كان لملك لا يعرفه ويُس من معرفته فينبغي

أن يصرفه في مصالح المسلمين العامة ، كالقناطر والربط والمساجد ومصالح طريق مكة ، ونحو ذلك مما يشترك المسلمون فيه ، وإلا فيتصدق به على فقير أو فقراء وينبغي أن يتولى ذلك القاضي إن كان عفيفاً فإن لم يكن عفيفاً لم يجز التسليم إليه فإن سلم إليه صار المسلم ضامناً بل ينبغي أن يحكم رجلاً من أهل البلد متديناً عالماً فإن التحكيم أولى من الانفراد فإن عجز عن ذلك تولاه بنفسه ، فإن المقصود هو الصرف إلى هذه الجهة . وإذا دفعه إلى الفقير لا يكون حراماً على الفقير بل يكون حلالاً طيباً ، وله أن يتصدق به على نفسه وعياله إذا كان فقيراً لأن عياله إذا كانوا فقراء فالوصف موجود فيهم ، بل هم أولى من يتصدق عليه . وله هو أن يأخذ منه قدر حاجته لأنه أيضاً فقير . وهذا الذي قاله الغزالي في هذا الفرع ذكره آخرون من الأصحاب وهو كما قالوه ، ونقله الغزالي أيضاً عن معاوية بن أبي سفيان وغيره من السلف عن أحمد بن حنبل والحاثر المحاسبي وغيرهما من أهل الورع لأنه لا يجوز إتلاف هذا المال ورميه في البحر ، فلم يبق إلا صرفه في مصالح المسلمين ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١) .

أقول :

وقد فصل الغزالي الكلام على هذا الموضوع في كتابه (الإحياء) في الجزء الثاني منه تحت عنوان - باب كيفية خروج التائب عن المظالم المالية - فذكر كيفية التمييز والإخراج والمصرف فأرجع إليه لمزيد الاستفادة .

ومن مسائله التي ذكرها ما يلي :

(١) المجموع شرح المذهب ، جزء (٩) ، صفحة ٣٤٢ و ٣٤٣ .

مسألة :

إذا كان الحرام أو الشبهة في يد أبويه فليمتنع عن مؤاكلتهما ، فإن كانا يسخطان فلا يوافقهما على الحرام المحض بل ينهاهما فلا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى ، فإن كان شبهة وكان امتناعه للورع فهذا قد عارضه أن الورع طلب رضاها بل هو واجب فليتلطف في الامتناع فإن لم يقدر فليوافق وليقلل الأكل بأن يصغر اللقمة ويطيل المضغ ولا يتوسع فإن ذلك عدوان . إلى أن قال :

مسألة :

سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى فقال له قائل : مات أبي وترك مالا وكان يعامل من تكره معاملته فقال تدع من ماله بقدر ما ربح فقال : له دين وعليه دين فقال : تقضي وتقتضي ، فقال : أفترى ذلك ؟ فقال : أفدتعه محتسباً بدينه ؟ وما ذكره صحيح وهو يدل على أنه رأى التحري بإخراج مقدار الحرام إذ قال يخرج قدر الربح ، وأنه رأى أن أعيان أمواله ملك له بدلا عما بذله في المعاوضات الفاسدة بطريق التقابض والتقابل مهما كثر التصرف وعسر الرد وعول في قضاء دينه على أنه يقين فلا يترك بسبب الشبهة^(١) .

ويقول شمس الدين محمد بن مفلح في كتابه (الآداب الشرعية) ما نصه :

(فصل في الحلال والحرام والمشتبه فيه وحكم الكثير والقليل من الحرام)

هل تجب طاعة الوالدين في تناول المشتبه وهو ما بعضه حلال وبعضه

(١) كتاب إحياء علوم الدين للغزالي ، الجزء (الثاني) ، من ص ١٦٣ إلى صفحة ١٧٢ ، نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .

حرام ؟ ينبغي على مسألة تحريم تناوله وفيها أقوال في المذهب .

أحدها : التحريم مطلقاً قطع به شرف الإسلام عبد الوهاب في كتابه المنتخب ذكره قبيل باب الصيد . وعلل القاضي وجوب الهجرة من دار الحرب بتحريم الكسب عليه هناك لاختلاط الأموال لأخذه من غير جهته ووضعه في غير حقه . قال الأزجي في نهايته هو قياس المذهب كما قلنا في اشتباه الأواني الطاهرة بالنجسة ، وقدمه أبو الخطاب في الانتصار في مسألة اشتباه الأواني . وقد قال أحمد لا يعجبني أن يأكل منه . وقال المروزي سألت أبا عبد الله عن الذي يتعامل بالربا يؤكل عنده قال لا ؟ قد لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله ، وقد أمر رسول الله ﷺ بالوقوف عند الشبهة ، وفي الصحيحين عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) . وفي البخاري عن أنس بن مالك قال : (إذا دخلت على مسلم لا يهتم فكل من طعامه وأشرب من شرابه) وعن الحسن بن علي مرفوعاً : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه .

والثاني : إن زاد الحرام على الثلث حرم الأكل وإلا فلا . قدمه في الرعاية لأن الثلث ضابط في مواضع .

والثالث : إن كان الأكثر الحرام حرم وإلا فلا إقامة للأكثر مقام الكل لأن القليل تابع قطع به ابن الجوزي في المنهاج . وذكر الشيخ تقي الدين أنه أحد الوجهين ، وقد نقل الأثرم وغير واحد عن الإمام أحمد فيمن ورث مالا ينبغي إن عرف شيئاً بعينه أن يرده ، وإلا كان الغالب في ماله الفساد تنزه عنه أو نحو هذا ، ونقل عنه حرب في الرجل يخلف مالا إن

كان غالبه نهباً أو ربا ينبغي لوارثه أن يتنزه عنه إلا أن يكون يسيراً لا يعرف ، ونقل عنه أيضاً هل للرجل أن يطلب من ورثة إنسان مالا مضاربة ينفعهم وينتفع ؟ قال إن كان غالبه الحرام فلا .

والرابع : عدم التحريم مطلقاً قل الحرام أو كثر وهو ظاهر ما قطع به وقدمه غير واحد لكن يكره ، وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته . قدمه الأزجي وغيره وجزم به في المغني ، وعن أبي هريرة مرفوعاً : (إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه طعاماً فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه ، وإن سقاه شرباً من شربه فليشرب من شربه ولا يسأله عنه) رواه أحمد ، وروى جماعة من حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ذر بن عبد الله عن ابن مسعود أن رجلاً سأله فقال : لي جار يأكل الربا ولا يزال يدعوني ؟ فقال مهنة لك وإثم عليه ، قال الثوري إن عرفته بعينه فلا تأكله ، ومراد ابن مسعود وكلامه لا يخالف هذا . وروى جماعة من حديث معمر أيضاً عن أبي إسحق عن الزبير بن الحارث عن سلمان قال إذا كان لك صديق عامل فدعاك إلى طعام فاقبله ، فإنه مهنة لك وإثم عليه . قال معمر وكان عدي بن أرطاة عامل البصرة يبعث إلى الحسن كل يوم بجفان ثريد فيأكل منها ويعلم أصحابه . وبعث عدي إلى الشعبي وابن سيرين والحسن فقبل الحسن والشعبي ورد ابن سيرين ، قال وسئل الحسن عن طعام الصيافة فقال قد أخبركم الله عن اليهود والنصارى أنهم كانوا يأكلون الربا وأحل لكم طعامهم^(١) .

وحول ما يتلف من المنكر ومذاهب العلماء فيه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه (الحسبة في

(١) انظر كتاب الآداب الشرعية والنخ المرعية جزء (١) ، من صفحة ٤٩٦ إلى ص ٥٠٢ فالكلام

مستوفى هناك .

(الإسلام) ما نصه :

مقدار ما يتلف من المنكر ومذاهب العلماء .

وكذلك الذي قام به المنكر في إتلافه . نهى عن العود إلى ذلك المنكر وليس إتلاف ذلك واجباً على الإطلاق بل إذا لم يكن في المحل مفسد جاز إبقاؤه إما لله وإما أن يتصدق به ، كما أفتى طائفة من العلماء على هذا الأصل أن الطعام المغشوش من الخبز والطبيخ والشواء كالخبز والطعام الذي لم ينضج ، وكالطعام المغشوش وهو الذي خلط بالردئ وأظهر المشتري أنه جيد ونحو ذلك يتصدق به على الفقراء فإن ذلك أولى من إتلافه .

وإذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أتلف اللبن الذي شيب للبيع فلا أن يجوز التصديق بذلك بطريق الأولى فإنه يحصل به عقوبة الغاش وزجره عن العود ويكون انتفاع الفقراء بذلك أنفع من إتلافه . وعمر أتلفه لأنه يُغني الناس بالعطاء فكان الفقراء عنده في المدينة إما قليلاً وأما معدومين ، ولهذا جوز طائفة التصديق به وكرهوا إتلافه .

ففي المدونة عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الأرض أو بالصاحبة ، وكره ذلك مالك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به وهل يتصدق باليسير فيه قولان للعلماء وقد روى أشهب عن مالك منع العقوبات المالية وقال : (لا يُحلُّ ذنب من الذنوب مال إنسان وإن قتل نفساً) لكن الأول أشهر عنه . وقد استحسن أن يتصدق باللبن المغشوش ، وفي ذلك عقوبة الغاش بإتلافه عليه ونفع المساكين بإعطائهم إياه ولا يهراق . قيل لمالك فالزعران والمسك أتراه مثله ؟ قال ما أشبهه بذلك إذا كان هو غشه فهو كاللبن قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه فأما إذا كثر منه فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لأنه يذهب في ذلك أموال عظام يريد في الصدقة بكثيره . قال

بعض الشيوخ وسواءً على مذهب مالك كان ذلك يسيراً أو كثيراً لأنه ساوى في ذلك بين الزعفران و اللبن والمسك قليله وكثيره . وخالفه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيراً . وذلك إذا كان هو الذي غشه ، وأما من وجد عنده شيء من ذلك مغشوش لم يغشه هو إنما اشتراه أو وُهب له ، أو ورثه فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء من ذلك .

وممن أفتى بجواز إتلاف المغشوش من الثياب ابن القطان قال في الملاحف الرديئة النسيج تحرق بالنار ، وأفتى ابن عتاب فيها بالتصدق ، وقال تقطع خرقاً وتعطى للمساكين إذا تقدم إلى مستعمليها فلم ينتهوا ، وكذلك أفتى بإعطاء الخبز المغشوش للمساكين فأنكر عليه ابن القطان وقال لا يحل هذا في مال امرئ مسلم إلا بإذنه .

قال القاضي أبو الأصبع : وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله لأن جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الخبز للمساكين ، وابن عتاب أضبط في أصله ذلك ، واتبع لقوله .

وإذا لم ير ولي الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الإتلاف فلا بد أن يمنع وصول الضرر إلى الناس بذلك الغش . إما بإزالة الغش ، وإما ببيع المغشوش ممن يعلم أنه مغشوش ولا يغشه على غيره .

قال عبد الملك بن حبيب ، قلت لمطرف وابن الماجشون لما نهينا عن التصديق بالمغشوش لرواية أشهب فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن ؟

قالا : يعاقب بالضرب والحبس والإخراج من السوق ، وما كثر من الخبز واللبن ، أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا ينهب .

قال عبد الملك بن حبيب : ولا يرده الإمام إليه وليؤمن ببيعه عليه من يأمن أن يغش به ، ويكسر الخبز إذا كثر ، ويسلمه لصاحبه ، ويباع عليه

العسل ، والسمن واللبن الذي يغشه ممن يأكله ويبين له غشه . هكذا العمل فيما غش من التجارات .

قال : وهو إيضاح من استوضحته ذلك من أصحاب مالك وغيرهم^(١) .

وقال القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى رحمه الله تعالى في كتابه طبقات الحنابلة في ترجمة عبد الله بن محمد بن المهاجر المعروف بفوزان قال عنه :

ومن جملة مسائله قال : سمعت أحمد يقول : إذا اختلط المال وكان فيه حلال وحرام . فالزهري ومكحول قالا إذا اختلط الحلال والحرام فكل هذا عندي من مال السلطان كما قال عليه رحمه الله تعالى (بيت المال يدخله الخبيث والطيب) فمال السلطان يدخله الحلال والحرام ، فيوصل إلى الرجل فيأكل منه فأما إذا كان حلالاً وحراماً من ميراث ، أو أفاد رجل مالا حراماً وحلالاً : فإنه يرد على أصحابه فإن لم يعرفهم ولم يقدر عليهم : تصدق به ، فإن لم يعلم كم الحلال والحرام يتصدق بقدر ما يرى أن فيه من الحرام . ويأكل الباقي^(٢) .

ومما قاله ابن رجب رحمه الله تعالى في الذيل على الطبقات المذكورة ما نصه :

ومما نقلته من خط السيف بن المجد من فتاوى جده الشيخ موفق الدين وقد سئل عن معاملة من في ماله حرام فأجاب الورع : اجتناب معاملة من في ماله حرام فإن من اختلط الحرام في ماله : صار في ماله

(١) انظر كتاب « الحسبة في الإسلام » لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ، تحقيق محمد زهري التجار . من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض ، من صفحة ١٠١ إلى ١٠٥ .

(٢) انظر كتاب طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، الجزء (الأول) ، صفحة ١٩٦ .

شبهة بقدر ما فيه من الحرام إن كثر الحرام كثرت الشبهة ، وإن قل قلت ، وذكر حديث (الحلال بين والحرام بين) وأما في ظاهر الحكم : فإنه يباح معاملة من لم يتعين التحريم في الثمن الذي يؤخذ منه : لأن الأصل : أن ما في يد الإنسان ملكه . وقد قال بعض السلف بع الحلال ممن شئت يعني إذا كانت بضاعتك حلالا فلا حرج عليك في بيعها ممن شئت ، ولكن الورع ترك معاملة من في ماله الشبهات ، فقد قال النبي ﷺ : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)^(١) .

وقال ابن نجيم — القاعدة الرابعة عشرة — ما حرم أخذه حرم إعطاؤه كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النائحة والزامر إلا في مسائل الرشوة لخوف على نفسه أو ماله أو ليسوي أمره عند سلطان أو أمير إلا للقاضي فإنه يحرم الأخذ والإعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء وفك الأسير ، وإعطاء شيء لمن يخاف هجوه . ولو خاف الوصي أن يستولي غاصب على المال فله أداء شيء ليخلصه كما في الخلاصة . انتهى^(٢) .

وقال الشيخ ملا علي القارئ في كلامه عن التوبة وأركانها . فإن كانت من مظالم الأموال فتتوقف صحة التوبة منها مع ما قدمناه في حقوق الله تعالى على الخروج عن عهدة الأموال وإرضاء الخصم في الحال والاستقبال بأن يتحلل منهم أو يردها إليهم أو إلى من يقوم مقامهم من وكيل أو وارث هذا وفي القنية رجل عليه ديون لأناس لا يعرفهم من غصوب أو مظالم أو جنایات يتصدق بقدرها على الفقراء على عزيمة القضاء إن وجدهم مع التوبة إلى الله .

ولو صرف ذلك المال إلى الوالدين والمولودين أي الفقراء يصير معذوراً

(١) انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ، الجزء (الثاني) ، صفحة ١٤٥ .

(٢) انظر كتاب الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة ، صفحة ١٥٨ .

فيها أيضاً عليه ديون لأناس شتى كزيادة في الأخذ ونقص في الدفع فلو تحرى في ذلك وتصدق بثوب قوم بذلك يخرج عن العهدة قال فعرف بهذا أن في هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه ، وفي فتاوى قاضيخان رجل له حق على خصم فمات ولا وارث له تصدق عن صاحب الحق بقدر ماله عليه ليكون وديعة عند الله يوصلها إلى خصمائه يوم القيامة .

وإذا غصب مسلم من ذمي مالا أو سرق منه فإنه يعاقب به يوم القيامة لأن الذمي لا يرجى منه العفو فكانت خصومة الذمي أشد ثم هل يكفيه أن يقول لك علي دين فاجعلني في حل أم لا بد أن يعين مقداره ففي النوازل رجل له على آخر دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المديون أبرئني مما لك علي فقال الدائن أبرأتك فقال نصير رحمه الله لا يبرأ إلا عن مقدار ما يتوهم أي يظن أنه عليه وقال محمد بن سلمة رحمه الله عن الكل قال الفقيه أبو الليث حكم القضاء ما قاله محمد بن سلمة وحكم الآخرة ما قاله نصير وفي القنية من عليه حقوق فاستحل صاحبها ولم يفصلها فجعله في حل يعذر إن علم أنه لو فصله يجعله في حل وإلا فلا قال بعضهم إنه حسن وإن روى أنه يصير في حل مطلقاً . وفي الخلاصة رجل قال لآخر حللني من كل حق هو لك ففعل فأبرأه إن كان صاحب الحق عالماً به برئ حكماً بالإجماع وأما ديانة فعند محمد رحمه الله لا مبرأ وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى - انتهى وفيه أنه خلاف ما اختاره أبو الليث ولعل قوله مبني على التقوى^(١) .

وقد سئل الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله تعالى هذا السؤال : إذا دخل عليه محرم لكسبه فما الحكم ؟ فأجاب بما نصه :

ج : من دخل عليه محرم لكسبه ، فلا يخلو من ثلاث حالات :
إحداها : أن يكون عن منفعة محرمة استوفاهما من انتقل منه المال

(١) كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة وشرحه للشيخ ملا علي القاري الحنفي ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

فهنا لا يرد المال لصاحبه ، لكن على من كان بيده التصديق به .
الثانية : أن يصل إليه لا عن وجه المعاوضة كالمغصوب فيلزم رده إلى مالكة أو ورثته .

الثالثة : أن يكون بيده مال لغير من يعلمه كالمغصوب والودائع التي جهل أربابها فله دفعها إلى الإمام أو نائبه وله التصديق بها عنهم ، لعدم إيصال نفع مالهم إليهم إلا في هذه الصورة . فإذا وجد صاحبه أو ورثته بعد ما تصدق بها خيره بين إمضاء ذلك التصرف ، أو يكون الأجر لصاحبها الأصيل ، وبين أن يرد هذا التصديق ، ويكون الأجر للذي تصدق به ، ويضمن المال لصاحبه . أما المحرم لذاته كالميتة ، فلا يجوز مطلقاً^(١) كما سئل رحمه الله تعالى هذا السؤال : إذا كان عندك مال مغصوب وتعذر معرفة صاحبه فما الحكم ؟ وعلى أي قاعدة ينبنى ؟ فأجاب بما نصه :

ج : من تعذر عليه معرفة صاحب الشيء يتصدق به عن صاحبه بشرط الضمان ، أو يسلمه إلى الحاكم ويبرأ من تبعته ، وذلك مثل إذا كان عندك ودعة لإنسان أو مال مغصوب ، وتعذر عليك معرفة صاحبه وأيست من ذلك فأنت بالخيار إما أن تعطيه الحاكم لأن الحاكم ينوب مناب الشخص المجهول ويجعلها في المصالح العامة ، وإما أن تتصدق بها عن صاحبها وتنوي إذا وجدته خيرته بين أن تقدمها له ويكون لك أجر الصدقة بها أو يمضي ما تصدقت به ، ويكون الأجر له^(٢) .

(١) الفتاوى السعدية ، الجزء (الأول) ، صفحة ٤٣٤ .

(٢) الفتاوى السعدية ، الجزء (الأول) ، صفحة ٤٣٠ .

ج - حكم المال المغلول

لما كان المال المغلول من المكاسب التي حرمها الله تعالى ورسوله ﷺ رأيت أن أكتب بعض ما قاله العلماء فيه .

قال ابن كثير رحمه الله تعالى (حديث آخر) قال أحمد حدثنا أبو سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد حدثنا صالح بن محمد بن زائدة عن سالم بن عبد الله أنه كان مع مسلمة بن عبد الملك في أرض الروم فوجد في متاع رجل غلولا قال : فسأل سالم بن عبد الله فقال حدثني أبي عبد الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

أن رسول الله ﷺ قال : (من وجدتم في متاعه غلولا فاحرقوه) قال : وأحسبه قال (واضربوه) قال : فأخرج متاعه في السوق فوجد فيه مصحفاً فسأل سالماً ؟ فقال بعه وتصدق بثمانه . وكذا رواه علي بن المديني وأبو داود والترمذي من حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي . زاد أبو داود وأبو إسحق الفزاري كلاهما عن أبي واقد الليثي الصغير صالح بن محمد بن زائدة به وقال علي بن المديني والبخاري وغيرهما : هذا حديث منكر من رواية أبي واقد هذا وقال الدارقطني : الصحيح أنه من فتوى سالم فقط وقد ذهب إلى القول بمقتضى هذا الحديث الإمام أحمد بن حنبل ومن تابعه من أصحابه . وقد رواه الأموي عن معاوية عن أبي إسحق عن يونس بن عبيد عن الحسن قال عقوبة الغال أن يخرج رحله فيحرق على ما فيه . ثم روى عن معاوية عن أبي إسحق عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن علي قال : (الغال يجمع رحله فيحرق ويجلد دون حد المملوك ويحرم نصيبه) . وخالفه أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور فقالوا : لا يحرق متاع الغال بل يعزر تعزير مثله : وقد قال البخاري وقد

امتنع رسول الله ﷺ من الصلاة على الغال ولم يحرق متاعه والله أعلم^(١)
انتهى المقصود مما ذكره ابن كثير رحمه الله تعالى .

وعند تفسير قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾

ذكر القرطبي رحمه الله تعالى حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه مسلم في صحيحه ، أن رسول الله ﷺ قام ذات يوم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره ثم قال : (لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بغير له رغاء يقول يا رسول الله أغثنى فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك ...) الحديث .

ومن كلام القرطبي على هذا الحديث قال :

الرابعة : وفي هذا الحديث دليل على أن الغال لا يحرق متاعه لأن رسول الله ﷺ عليه وسلم لم يحرق متاع الرجل الذي أخذ الشملة ، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات الذي ترك الصلاة عليه . ولو كان حرق متاعه واجباً لفعله ﷺ ولو فعل لنقل ذلك في الحديث وأما ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه واضربوه) فرواه أبو داود والترمذي من حديث صالح بن محمد بن زائدة وهو ضعيف لا يحتج به . قال الترمذي سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث .

وروى أبو داود أيضاً عنه قال : (غزونا مع الوليد بن هشام ومعنا سالم بن عبد العزيز بن عمر وعمر بن عبد العزيز ، فغل رجل متاعاً فأمر الوليد بمتاعه فأحرق وطيف به ولم يعطه سهمه قال أبو داود . وهذا أصح الحديثين . وروي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه . قال أبو داود

(١) تفسير ابن كثير ، جزء (١) ، صفحة ٤٢٣ .

وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد ولم أسمع منه - ومنعوه سهمه . قال أبو عمر قال بعض رواة هذا الحديث : واضربوا عنقه واحرقوا متاعه . وهذا الحديث يدور على صالح بن محمد وليس ممن يحتج به . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث) وهو ينفي القتل في الغلول . وروى ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال : (ليس على الخائن ولا على المنتهب ولا على المختلس قطع) . وهذا يعارض حديث صالح بن محمد وهو أقوى من جهة الإسناد .

الغال خائن في اللغة والشرعة وإذا انتفى عنه القطع فأحرى القتل . وقال الطحاوي : لو صح حديث صالح المذكور احتمل أن يكون حين كانت العقوبات في الأموال ؛ كما قال في مانع الزكاة إنما آخذوها وشرط ماله عزمة من عزمات الله تعالى^(١) وكما قال أبو هريرة في ضالة الإبل المكتومة . فيها غرامتها ومثلها معها ، وكما روى عبد الله بن عمرو بن العاص في التمر المعلق غرامة مثليه وجلدات نكال ، وهذا كله منسوخ والله أعلم .

الخامسة : فإذا غل الرجل في المغنم ووجد أخذ منه ، وأدب وعوقب بالتعزير .

وعند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والليث لا يحرق متاعه ، وقال الشافعي والليث وداود إن كان عالماً بالنهي عوقب ، وقال الأوزاعي يحرق متاع الغال كله إلا سلاحه وثيابه التي عليه وسرجه ، ولا تنزع منه دابته ، ولا يحرق الشيء الذي غل وهذا قول أحمد وإسحاق

(١) في نهاية ابن الأثير : « قال الحرسي غلط الراوي في لفظ الرواية ، إنما هو وشرط ماله شطرين أي يجعل ماله شطرين ، وتخير عليه المصدق فيأخذ الصدقة من خير النصفين عقوبة لمنعه الزكاة فأما ما لا تلزمه فلا » . وعزمه : حق من حقوقه وواجب من واجباته .

وقاله الحسن إلا أن يكون حيواناً أو مصحفاً ، وقال ابن خويز منداد :
وروي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ضربا الغال وأحرقا متاعه ، قال
ابن عبد البر وممن قال يحرق رحل الغال ومتاعه مكحول وسعيد بن
عبد العزيز ، وحجة من ذهب إلى هذا حديث صالح المذكور . وهو عندنا
حديث لا يجب به انتهاك حرمة ، ولا إنفاذ حكم ، لما يعارضه من الآثار
التي هي أقوى منه . وما ذهب إليه مالك ومن تابعه في هذه المسألة أصح
من جهة النظر وصحيح الأثر . والله أعلم .

السادسة : لم يختلف مذهب مالك في العقوبة على البدن ، فأما في
المال فقال في الذمي يبيع الخمر من المسلم : تراق الخمر على المسلم ،
وينزع الثمن من يد الذمي عقوبة له ؛ لئلا يبيع الخمر من المسلمين . فعلى
هذا يجوز أن يقال تجوز العقوبة في المال ، وقد أراق عمر رضي الله عنه
لبناً شيب بماء .

السابعة : أجمع العلماء على أن للغال أن يرد جميع ما غل إلى
صاحب المقاسم قبل أن يفترق الناس إن وجد السبيل إلى ذلك ، وأنه إذا
فعل ذلك فهي توبة له ، وخرج عن ذنبه واختلفوا فيما يفعل به إذا افترق
أهل العسكر ولم يصل إليه ، فقال جماعة من أهل العلم يدفع إلى الإمام
خمسه ويتصدق بالباقي . هذا مذهب الزهري ومالك والأوزاعي والليث
والثوري . وروي عن عبادة بن الصامت ومعاوية والحسن البصري وهو
يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس ؛ لأنهما كانا يريان أن يُتصدق بالمال
الذي لا يعرف صاحبه وهو مذهب أحمد بن حنبل ، وقال الشافعي ليس
له الصدقة بمال غيره قال : أبو عمر فهذا عندي فيما يمكن وجود صاحبه
والوصول إليه أو إلى ورثته ، وأما إن لم يمكن شيء من ذلك فإن الشافعي
لا يكره الصدقة حينئذ إن شاء الله تعالى . وقد أجمعوا في اللقطة على
جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها ، وجعلوه إذا جاء مخيراً

بين الأجر والضمان ، وكذلك المغصوب ، وبالله التوفيق^(١) .
وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في الكلام على
هذه المسألة ما نصه :

المسألة السابعة : اختلف العلماء في حرق رحل الغال من الغنيمة
والمراد بالغال من يكتم شيئاً من الغنيمة ، فلا يطلع عليه الإمام ولا يضمه
مع الغنيمة .

قال بعض العلماء : يحرق رحله كله إلا المصحف وما فيه روح وهو
مذهب الإمام أحمد وبه قال الحسن وفقهاء الشام ، منهم مكحول
والأوزاعي ، والوليد بن هشام ، ويزيد بن زيد بن جابر ، وأتى سعيد بن
عبد الملك بغال فجمع ماله وأحرقه ، وعمر بن عبد العزيز حاضر ذلك
فلم يعبه .

وقال يزيد بن جابر : السنة في الذي يغل أن يحرق رحله ، رواهما
سعيد في سننه قال ابن قدامة في المغني .

ومن حجج أهل هذا القول : ما رواه أبو داود في سننه ، عن
صالح بن محمد بن زائدة قال أبو داود وصالح . هذا أبو واقد قال :
دخلت مع مسلمة أرض الروم فأتني برجل قد غل فسأل سالماً عنه فقال :
سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال : (إذا
وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه) . قال : فوجدنا في
متاعه مصحفاً فسأل سالماً عنه — فقال بعه وتصدق بثمانه . انتهى بلفظه من
أبي داود .

وذكر ابن قدامة أنه رواه أيضاً الأثرم وسعيد وقال أبو داود أيضاً :
حدثنا أبو صالح محبوب بن موسى الأنطاكي ، قال : أخبرنا أبو إسحق
عن صالح بن محمد ، قال غزونا مع الوليد بن هشام ، ومعنا سالم بن

(١) تفسير القرطبي ، جزء (٤) ، من صفحة ٢٥٨ حتى صفحة ٢٦١ .

عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز فغل رجل متاعاً ، فأمر الوليد بمتاعه فأحرق وطيف به ولم يعطه سهمه ، قال أبو داود وهذا أصح الحديثين رواه غير واحد أن الوليد بن هشام أحرق رجل زياد بن سعد ، وكان قد غل وضربه .

حدثنا محمد بن عوف : قال حدثنا موسى بن أيوب ، قال حدثنا الوليد بن مسلم ، قال حدثنا زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه . قال أبو داود : وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد — ولم أسمع منه — ومنعوه سهمه ، قال أبو داود وحدثنا الوليد بن عتبة ، وعبد الوهاب بن نجدة ، قالا حدثنا الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب قوله ولم يذكر عبد الوهاب بن نجدة الحوطي منه سهمه ، انتهى من أبي داود بلفظه ، وحديث صالح بن محمد الذي ذكرنا عند أبي داود أخرجه أيضاً الترمذي ، والحاكم والبيهقي .

قال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة الذي يقال له أبو واقد الليثي ، وهو منكر الحديث .

قال المنذري : وصالح بن محمد بن زائدة : تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد قيل إنه تفرد به . وقال البخاري عامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول ، وهو باطل ليس بشيء ، وقال الدارقطني أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد . قال : وهذا حديث لم يتابع عليه ، ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله ﷺ . والمحفوظ أن سالماً أمر بذلك وصحح أبو داود وقفه فرواه موقوفاً من وجه آخر وقال : هذا أصح كما قدمنا ، وحديث عمرو بن شعيب الذي ذكرنا عند أبي داود أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي ، وزهير بن محمد الذي ذكرنا في إسناده الظاهر أنه هو

الخراساني . وقد قال فيه ابن حجر في (التقريب) رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها ، وقال البخاري عن أحمد كان زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر .

وقال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه فكثرت غلطه . انتهى .
وقال البيهقي : ويقال إنه غير الخراساني ، وإنه مجهول . انتهى .
وقد علمت فيما قدمنا عن أبي داود أنه رواه من وجه آخر موقوفاً على عمرو بن شعيب ، وقال ابن حجر : إن وقفه هو الراجح .
وذهب الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة : إلى أنه لا يحرق رحله ، واحتجوا بأنه ﷺ لم يحرق رحل غال ، وبما رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ كان إذا أصاب غنيمة أمر بلالا فنأدى في الناس فيجيئون بغنائمهم فيخمسه ويقسمه ، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال : يا رسول الله هذا فيما كنا أصبناه من الغنيمة ، فقال : أسمعت بلالا ينادي ثلاثاً قال نعم .
قال ما منعك أن تجيء به فاعتذر إليه فقال : كن أنت تجيء به يوم القيامة . فلن أقبله عنك . هذا لفظ أبي داود . وهذا الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرج الحاكم وصححه .

وقال البخاري قد روي في غير حديث عن الغال ، ولم يأمر بحرق متاعه . فقد علمت أن أدلة القائلين بعدم حرق رحل الغال أقوى ، وهم أكثر العلماء^(١) .

وبعد ما ساق رحمه الله تعالى آراء العلماء في هذه المسألة وأدلتهم على ما رأوه فيها بين رأيه الذي يرجحه فيها فقال :

قال مقيدة عفا الله عنه — والذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة : هو ما اختاره ابن القيم في زاد المعاد بعد أن ذكر الخلاف المذكور في

(١) أضواء البيان ، جزء (٢) ، من صفحة ٤٠٤ إلى ٤٠٧ .

المسألة : والصواب أن هذا من باب التعزير والعقوبات المالية الراجعة إلى اجتهاد الأئمة فإنه حرق وترك وكذلك خلفاؤه من بعده . ونظير هذا قتل شارب الخمر في الثالثة أو الرابعة . فليس بحد ولا منسوخ وإنما هو تعزير يتعلق باجتهد الإمام . انتهى

وإنما قلنا إن هذا القول أرجح عندنا لأن الجمع واجب إذا أمكن وهو مقدم على الترجيح بين الأدلة ، كما علم في الأصول ، والعلم عند الله تعالى^(١) .

د - مقتطفات من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في كيفية التخلص من المكاسب المحرمة

ورد إلى اللجنة هذا السؤال : (إن بعض البنوك السعودية تعطي أرباحاً بالمبالغ التي توضع لديها من قبل المودعين ونحن لا نبدري حكم هذه الفوائد هل هي ربا أم هي ربح جائز يجوز للمسلم أخذه ؟) فأجابت بما يلي :

الأرباح التي يدفعها البنك للمودعين على المبالغ التي أودعوها فيه تعتبر ربا ، ولا يحل له أن ينتفع بهذه الأرباح ، وعليه أن يتوب إلى الله من الإيداع في البنوك الربوية وأن يسحب المبلغ الذي أودعه وريحه ويحتفظ بأصل المبلغ وينفق ما زاد عليه في وجوه البر من فقراء ومساكين ، وإصلاح مرافق عامة ونحو ذلك^(٢) .

كما ورد إليها أيضا هذا السؤال :

هل يجوز للولد أن يرث من مال أبيه مع علمه بأن المال خبيث ومن طريق غير مشروع كالربا والتجارة في المحرمات ؟ فأجابت بما يلي :

(١) أعضاء البيان ، جزء (٢) ، صفحة ٤٠٧ .

(٢) من الفتوى رقم ٧١٣٣ وتاريخ ١٤٠٤/٧/٦ هـ .

إذا علم أن مال أبيه كله حرام أخذ ما يخصه منه وتخلص منه بإنفاقه في وجوه البر تعففاً بما علم أنه حرام ونصح لورثة أبيه أن يتخلصوا مما لهم من هذا المال .

كما سئلت اللجنة أيضاً هذا السؤال :

شخص عاش يكسب من حرام مدرساً للموسيقى وعازفاً للموسيقى في الملاهي والمراقص ثم تاب واعتزل ذلك الحرام ولجأ إلى الله فهل من شرط توبته أن يتخلى عن ذلك المال الذي جمعه من هذا الطريق ، ثم هو يسأل كيف يتصرف في تلك الأموال مع استعداده لتركها بالكلية وهل يختلف الأمر إذا كان مستعداً أو غير مُستعد للتنازل عن المال ومكتفياً من غيره أم غير مكتف ؟ فأجابت بما يلي :

إذا كان كافراً وقت كسبه ما ذكر من الحرام ثم تاب توبة نصوحاً من كفره ومن هذا الكسب الحرام تاب الله عليه ولم يجب عليه التخلص مما مضى من الكسب الحرام قبل إسلامه .

وإن كان غير كافر وقت أن كسب هذا المال الحرام ولكنه فاسق بهذا الكسب الحرام ثم تاب فممن شرط قبول توبته التخلص من هذا المال الحرام بإنفاقه في وجوه البر لأن ذلك دليل صدقه في توبته وإخلاصه فيها^(١) .

هذا وأسأل الله سبحانه أن يغنيننا بحلاله عن حرامه وفضله عمن سواه ، وأن يوفقنا إلى العمل بما يرضيه إنه ولي ذلك والقادر عليه .
والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عبد الله بن حمد بن عبد الله العبودي

(١) من الفتوى رقم ٧٦٣١ وتاريخ ١٠/٢٤/١٤٠٤ هـ .

مصادر البحث

- ١ - اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين - تأليف السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى - طبعة هندية .
- ٢ - إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ - نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .
- ٣ - الآداب الشرعية والمنح المرعية تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحلبي ، نشر مكتبة الرياض الحديثة - توزيع الرئاسة .
- ٤ - الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان - تأليف الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيب - نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٥ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن تأليف محمد الأمين بن محمد المختار الحلبي الشنقيطي المطبوع على نفقة سمو الأمير أحمد بن عبد العزيز والموزع من قبل الرئاسة .
- ٦ - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم - لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق محمد حامد الفقي - مكتبة السنة المحمدية .
- ٧ - بحث اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في الفوائد الربوية .
- ٨ - تفسير الطبري (المسمى جامع البيان في تفسير القرآن) تأليف الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ - طباعة دار المعرفة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٩ - تفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل

ابن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ طباعة ١٤٠٣ هـ ، دار المعرفة - بيروت - لبنان .

١٠ - تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن محمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ - مطبعة دار الكتب المصرية .

١١ - تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا - مكتبة القاهرة - الطبعة الرابعة .

١٢ - التفسير القيم - للإمام ابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ تحقيق محمد حامد الفقي - لجنة التراث العربي - لبنان .

١٣ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم - تأليف زين العابدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١٤ - الحسبة في الإسلام لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق محمد زهري النجار - من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض .

١٥ - الذيل على طبقات الحنابلة - تأليف أحمد بن رجب الحنبلي - مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .

١٦ - زاد المعاد في هدي خير العباد - لابن القيم - الطبعة الثالثة عام ١٩٧٣ م ، ١٣٩٢ هـ ، الطبعة المصرية .

١٧ - صحيح البخاري .

١٨ - صحيح مسلم .

١٩ - طبقات الحنابلة - للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة .

- ٢٠ - الفتاوى السعدية - تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي - مطبعة دار الحياة - دمشق .
- ٢١ - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .
- ٢٢ - فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ مفتي المملكة ورئيس القضاة في وقته - جمع وترتيب وتحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - الطبعة الأولى .
- ٢٣ - الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية تقديم حسين محمد مخلوف - دار الكتب الحديثة لصاحبها توفيق عفيفي ، ١٤ شارع الجمهورية .
- ٢٤ - الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة - وشرحه للشيخ ملا علي القارئ الحنفي المتوفى سنة ١٠٠١ طبع مطبعة دار الكتب العربية الكبرى على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخوه بكري وعيسى بمصر .
- ٢٥ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - توزيع الرئاسة .
- ٢٦ - المجموع شرح المذهب - للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي تحقيق وتكميل محمد نجيب المطيعي ، نشر مكتبة الإرشاد بجدّة .
- ٢٧ - مجلة البحوث الإسلامية - العدد العاشر .
- ٢٨ - مدارج السالكين - للإمام ابن القيم المطبوع على نفقة محمد سرور الصبان والموزع من قبل الرئاسة .
- ٢٩ - (مقدمات ابن رشد) تأليف الفقيه الحافظ (قاضي الجماعة بقرطبة) أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٤٢٠ هـ - أول طبعة على نفقة الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي التاجر

بجوار محافظة مصر - طبع مطبعة السعادة بجوار ديوان محافظة مصر
لصحابها محمد إسماعيل سنة ١٣٢٥ هـ .

٣٠ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار تأليف محمد بن علي بن
محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ، نشر وتوزيع الرئاسة . الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م - طباعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت
- لبنان .